

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 5130 36
website: www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السابعة والعشرون

جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، 7-12 يونيو 2015

الأصل: إنجليزي

EX.CL/925 (XXVII)

التقرير عن أنشطة مجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد

**AFRICAN UNION ADVISORY BOARD ON
CORRUPTION**

المجلس الاستشاري للإتحاد الإفريقي
لمحاربة الفساد



**CONSEIL CONSULTATIF DE L'UNION
AFRICAINNE SUR LA CORRUPTION**

**CONSELHO CONSULTIVO DA UNIÃO
AFRICANA SOBRE CORRUPÇÃO**

*P.O Box 6071, ARUSHA, TANZANIA -Tel: +255 27 205 0030- Fax: +255 27 205 0031
Email: info@auanticorruption.org *Website: www.auanticorruption.org*

**التقرير السادس للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد
مقدم للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (يونيو 2015)**

أروشا، تنزانيا

مايو 2015

3	أولاً. مقدمة
3	ثانياً تشكيلة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد ومهامه وهيكله التنظيمي
3	أ. التشكيلة
3	ب. تشكيلة المكتب الحالي
4	ج. المهام
4	د. الهيكل التنظيمي : المكتب وأمانة المجلس
5	هـ. المالية
6	ثالثاً الأنشطة
9	رابعاً: اتفاقية مقر
9	خامساً. التطوعات المستقبلية والتطوعات
11	سادساً. الخاتمة
12	سابعاً. التوصيات

أولاً: مقدمة

1. أنشئ المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد طبقاً لأحكام المادة (a) 5) 22 لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومحاربتة، المعتمدة في الدورة العادية الثانية لجمعية الاتحاد المنعقدة في مابوتو، موزنبيق في يوليو 2003، ودخل حيز التنفيذ في 05 أغسطس 2006، أي بعد ثلاثين يوماً من تقديم الصك الخامس عشر للمصادقة. وحتى هذه اللحظة لم تصادق على الاتفاقية سوى أربعة وثلاثون دولة عضو، أصبحت دولاً أطراف.
2. تتمثل مهام اللجنة طبقاً للمادة (a) 5) 22 من بين أمور أخرى فيما يلي:

" تعزيز وتشجيع اعتماد وتطبيق تدابير لمحاربة الفساد من قبل الدول الأطراف، من أجل منع واكتشاف وقمع والقضاء على الفساد والجرائم المتصلة بها في أفريقيا" و " رفع تقرير منتظم للمجلس التنفيذي حول التقدم المحرز من قبل كل دولة طرف فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية".

ثانياً: تشكيلة المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد ومهامه وهيكله التنظيمي:

أ. التشكيلة:

3. يتكون المجلس من 11 عضواً مقترحين من قبل الدول الأطراف ومنتخبين من قبل المجلس التنفيذي بناءً على قائمة من الخبراء. يلتزم جميع الأعضاء بأعلى مستويات النزاهة والحياد والكفاءة في منع ومحاربة الفساد والجرائم المماثلة. ويجب على المجلس التنفيذي أن يضمن تمثيلاً ملائماً للنساء عند انتخاب الأعضاء، وتوزيع جغرافي متكافئ. ويعتبر أعضاء المجلس شخصيات مستقلة يعملون بصفة شخصية. ويتم انتخابهم لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة. وقد تم انتخاب المجلس الأول في يناير 2009، أما المجلس الحالي وهو الرابع، فقد تم انتخابه في يناير 2015 لمدة سنتين.

ب. تشكيلة المجلس الحالي:

4. انتخب المجلس الحالي في أديس أبابا، أثيوبيا في يناير 2015، ويتكون على النحو التالي:

- السيد أشياو جاك 3، كوت ديفوار
- السيدة أكوسيو أينا، توجو
- السيدة أنجيل بارومبوزاكا، بوروندي
- السيد أكواي ويبستير تيكير موجونغو، تنزانيا
- السيد إلياس جان باتيست، الرئيس، بنين

- السيدة فلورانس زيامبي، زيمبابوي.
- السيد جون كيتومي توتا، كينيا
- السيد عيسي أوزي سلامي، نيجيريا
- السيد جوزيف فيتزيرالد كامارا، سيراليون
- السيد سيفاكو أيرون سيما، ليسوتو

ج. المهام

5. تتمثل مهام المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد، كما هو مبين في المادة (5) 22 من الاتفاقية، في الآتي:

- (أ) تعزيز وتشجيع اعتماد وتنفيذ تدابير لمحاربة الفساد في القارة.
- (ب) جمع الوثائق والمعلومات حول طبيعة وجسامة الفساد والجرائم المماثلة في أفريقيا.
- (ج) وضع أساليب لتحليل طبيعة وجسامة الفساد في أفريقيا، ونشر المعلومات وتوعية الرأي العام حول الآثار السلبية للفساد والجرائم المماثلة.
- (د) تقديم المشورة للحكومات حول كيفية محاربة آفة الفساد والجرائم المماثلة على الصعيد الوطني.
- (هـ) جمع المعلومات والقيام بتحليل تصرفات وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات في أفريقيا، ونشر هذه المعلومات لدى السلطات الوطنية الواردة في المادة (1) 18.
- (و) وضع واعتماد قواعد سلوكية منسقة لاستخدامها من قبل الموظفين الحكوميين.
- (ز) إقامة شراكات بين اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمنظمات الحكومية والمنظمات بين الحكومية والمنظمات غير الحكومية، من أجل تسهيل الحوار حول محاربة الفساد والجرائم المماثلة.
- (ح) رفع تقرير دوري للمجلس التنفيذي حول التقدم المحرز من قبل كل دولة طرف في مجال تطبيق أحكام هذه الاتفاقية.
- (ط) القيام بأي مهام أخرى متعلقة بمحاربة الفساد والجرائم المماثلة، قد يكلف بها من قبل الأجهزة التشريعية التابعة للاتحاد الأفريقي. وتعزيز وتشجيع اعتماد وتطبيق تدابير لمحاربة الفساد في القارة.

د. الهيكل التنظيمي : المكتب والأمانة التنفيذية

ألف. مكتب المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد

6. انتخب المجلس، في دورته العادية الـ17 المنعقدة في الفترة 04-08 مايو 2015 في أروشا، تنزانيا، مكتبا جديدا مكونا على النحو التالي:

- الرئيس، السيد **دانييل باتيدام**، غانا
- نائب الرئيس: **السيدة فلورانس زيامبي**، زيمبابوي
- المقرر: **جون كيتوم توتا**، كينيا

7. مدة ولاية أعضاء المكتب سنة واحد. ويقوم المكتب بتخطيط وتنسيق أنشطة المجلس اللازمة للاضطلاع بمهامها طبقا للمادة (5 22 من الاتفاقية. يمكن للمكتب تمثيل المجلس في المؤتمرات أو الاجتماعات الإقليمية التي تعالج قضايا ذات صلة بمهامه وولايته. ويمكن للمكتب، بعد إبلاغ مفوضية الاتحاد الأفريقي إقامة شراكات وعقد اتفاقيات تعاون باسم المجلس مع منظمات ومؤسسات إقليمية ودولية ذات أهداف مماثلة لأهداف المجلس.

باء. أمانة المجلس:

8. يتأسس الأمانة أمين تنفيذي، وتتمثل مهمته في تقديم الدعم الفني والمهني والإداري واللوجستي للمجلس الاستشاري حول منع ومحاربة الفساد (المجلس) إن هيكله التنظيمي الذي يتماشى مع سياسات الاتحاد الأفريقي وخطوطه التوجيهية، تم تصميمه ليضم طاقما مهنيا وفنيا وإداريا.

◀ موظفو الأمانة:

9. تم تقليص موظفي الأمان حاليا إلى خمسة (5) أشخاص:

- موظف كبير مكلف بالشئون القانونية والسياسية
- موظفة مالية، تم تعيينها في سبتمبر 2014
- موظف السجلات
- سكرتير ثنائي اللغة
- سائق

10. ويرى المجلس أن الأمانة تحتاج حاليا وبشكل عاجل موظفين إضافيين ، خاصة:

- موظف كبير مكلف بالقضايا الاقتصادية، برتبة P3 (مدرج حاليا في الهيكل التنظيمي الذي اعتمده الأمانة)
- متخصص في تكنولوجيا المعلومات
- رئيس المراسم
- مساعد المحاسب
- مساعد إداري

11. المنصبان الأخيران يعتبران مطلبا ضروريا حسب تقرير التدقيق لعام 2013. وجاء هذا المطلب من أجل تقادي تضارب المصالح للموظفة المالية التي تتولى في آن واحد الطلبات والمشتريات ودفع مستحقات الخدمات والمنتجات.

هـ. التمويل

12. فيما يخص التمويل، يذكر المجلس أن الميزانية التي اعتمدها الدول الأعضاء لعام 2015 بلغت 739436 دولار أمريكي، وهذه الميزانية مخصصة فقط للتكاليف التشغيلية. كما تم اعتماد مبلغ 1603479 دولار أمريكي كميزانية إضافية يوفرها الشركاء تحت بند ميزانية البرامج لعام 2015.

13. لكن للأسف، المبالغ التي يوفرها الشركاء لم تصل للمجلس. ولذلك لم يمكن حتى الآن تنفيذ الأنشطة المبرمجة تحت بند ميزانية البرامج.

14. منذ إنشاء المجلس، لم تقم الدول الأعضاء بتمويل ميزانية البرامج. حيث تركت للشركاء مسئولية تمويل غالبية مهام المجلس. لذلك قررت الدول الأعضاء في قمة مالابو المنعقدة في يونيو 2014 "إلزام الدول الأعضاء بتوفير الدعم اللازم للمجلس الاستشاري، خاصة الموارد المطلوبة من ميزانية الاتحاد الأفريقي ومن المساهمات التطوعية، بدلا من الاعتماد شبه الكلي على تمويل الشركاء الخارجيين".¹

15. بناء على هذا القرار، قدم المجلس الاستشاري مشروع ميزانية لعام 2016 بلغت 3681980 (ثلاثة ملايين وستمائة وواحد وثمانين ألف وتسعمائة وثمانين) مكون على النحو التالي:

تكاليف الموظفين:	831982 دولار أمريكي
النفقات التشغيلية:	1177519 دولار أمريكي
النفقات الرأسمالية	69000 دولار أمريكي
الميزانية البرمجية	1603479 دولار أمريكي

16. بناء على توصيات اللجنة الفرعية للممثلين الدائمين، استعرض المجلس مجددا مشروع ميزانية 2016 وأعاد تقديمه على النحو التالي:

تكاليف الموظفين:	788335 دولار أمريكي
النفقات التشغيلية:	1122363 دولار أمريكي
النفقات الرأسمالية	69000 دولار أمريكي
الميزانية البرمجية	504504 دولار أمريكي

¹ تقرير حول نشاط المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد، (Doc. EX.CL/860(XXV)) الفقرة 7.

إجمالي الميزانية لعام 2016 المطلوب توفيرها من قبل الدول الداء الأعضاء: **2484220** دولار أمريكي.

17. هذا هو المبلغ الأدنى الذي يطلبه المجلس من الدول الأعضاء.

ثالثا: الأنشطة:

أ. أداء اليمين لأعضاء المجلس الجدد

18. قام الأعضاء الجدد بعد انتخابهم وقبل تسلمهم مهامهم بأداء اليمين في أروشا بتاريخ 04 مايو 2016، أمام كاتب المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، الذي مثل مكتب المستشار القانوني لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وبأدائهم اليمين تعهد الأعضاء الجدد رسميا بأداء المهام الموكلة لهم بصفتهم أعضاء في المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد بكل إخلاص، وسرية ومروءة، وعدم التحيز مع إعطاء الأولوية كليا لصالح محاربة الفساد في أفريقيا.

ب. الجلسة الافتتاحية للمجلس:

19. انعقدت في مقر المجلس في أروشا في الفترة من 04 إلى 08 مايو 2014 الجلسة الافتتاحية للولاية الجديدة للمجلس حضرها جميع الأعضاء الـ 11 المنتخبين. بالإضافة إلى انتخاب الأعضاء (انظر الفقرة 6 أعلاه) يحث أعضاء المجلس من بين أمور أخرى، تنظيم وسير المجلس. كما ناقشوا هول الفساد في أفريقيا، وجسامة التحديات التي يجب تخطيها. ويتطلب ذلك حصول المجلس على وسائل ضخمة، سواء فيما يتعلق بالموارد البشرية أو المالية. وهذا هو جوهر النداء الذي أطلقه في البيان الختامي الذي نشر على هامش الجلسة.

ج. إعداد التقرير حول تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول محاربة الفساد من قبل الدول الأطراف:

20. أرسل المجلس في شهر مايو الأخير مذكرة إلى الدول الأطراف وطلب منها تعبئة الاستبيان وإعادته للمجلس في موعد أقصاه 31 يوليو 2015. حيث سيعرض المجلس على قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2016 تقريرا حول تنفيذ الاتفاقية المذكورة من قبل الدول الأطراف.

21. كان عدد الدول التي أجابت، في الماضي، على الاستبيان قليلا جدا. ولذلك يناشد المجلس جميع الدول بالنقل بالإجابة على الاستبيان. حيث ستكون قمة يناير 2016 سنة مرجعية للتقرير حول تنفيذ الاتفاقية حول الفساد، حيث أنه سيتم من الآن فصاعدا عرض التقرير كل سنتين من أجل

الوقوف على الجهود التي بذلتها الدول الأطراف في سبيل تنفيذها. ومن شأن أجوبة جميع الدول الأطراف أن تمكن من تقييم جيد لمحاربة الفساد في أفريقيا وتزويد الدول الأطراف والاتحاد الأفريقي بأفكار نيرة.

قائمة بالدول التي صادقت وصادقت/ انضمت لاتفاقية الاتحاد الأفريقي حول الفساد

م	البلد/ الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ المصادقة/ الانضمام	تاريخ التقديم
1	الجزائر	29/12/2003	23/05/2006	06/07/2006
2	أنغولا	22/01/2007	-	-
3	بنين	11/02/2004	20/09/2007	07/11/2007
4	بتسوانا	-	-	-
5	بوركينافاسو	26/02/2004	29/11/2005	15/02/2006
6	بوروندي	03/12/2003	18/01/2005	10/03/2005
7	الكاميرون	30/06/2008	-	-
8	جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	-
9	الرأس الأخضر	-	-	-
10	تشاد	06/12/2004	-	-
11	كوت ديفوار	27/02/2004	14/02/2012	05/11/2012
12	جزر القمر	26/02/2004	02/04/2004	16/04/2004
13	الكونغو	27/02/2004	31/01/2006	24/04/2006
14	جيبوتي	15/11/2005	-	-
15	جمهورية الكونغو الديمقراطية	05/12/2003	-	-
16	مصر	-	-	-
17	غينيا الاستوائية	30/01/2005	-	-
18	إرتريا	25/04/2012	-	-
19	أثيوبيا	01/06/2004	18/09/2007	16/10/2007
20	الجابون	29/06/2004	02/03/2009	08/04/2009
21	جامبيا	24/12/2003	30/04/2009	09/07/2009

20/07/2007	13/06/2007	31/10/2003	غانا	22
04/01/2012	23/12/2011	21/01/2006	غينيا بيساو	23
12/04/2012	05/03/2012	16/12/2003	غينيا	24
07/03/2007	03/02/2007	17/12/2003	كينيا	25
30/06/2004	23/05/2004	05/11/2003	ليبيا	26
05/11/2004	26/10/2004	27/02/2004	ليسوتو	27
20/07/2007	20/06/2007	16/12/2003	ليبيريا	28
09/02/2005	06/10/2004	28/02/2004	مدغشقر	29
14/01/2005	17/12/2004	09/12/2003	مالي	30
27/12/2007	26/11/2007	-	ملاوي	31
24/10/2006	02/08/2006	15/12/2003	موزمبيق	32
-	-	30/12/2005	موريتانيا	33
-	-	06/07/2004	موريشيوس	34
26/08/2004	05/08/2004	09/12/2003	ناميبيا	35
29/12/2006	26/09/2006	16/12/2003	نيجيريا	36
10/05/2006	15/02/2006	06/07/2004	النيجر	37
01/07/2004	25/06/2004	19/12/2003	رواندا	38
07/12/2005	11/11/2005	16/03/2004	جنوب أفريقيا	39
27/01/2014	27/11/2013	25/07/2010	الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.	40
15/05/2007	12/04/2007	26/12/2003	السنغال	41
17/06/2008	01/06/2008	-	سيشل	42
11/12/2008	03/12/2008	09/12/2003	سيراليون	43
-	-	23/02/2006	الصومال	44
-	-	01/02/2010	ساوتومي وبرنسيب	45
-	-	24/01/2013	جنوب السودان	46
-	-	30/06/2008	السودان	47

48	سوازيلاند	07/12/2004	-	-
49	تنزانيا	05/11/2003	22/02/2005	12/04/2005
50	توجو	30/12/2003	14/09/2009	22/10/2009
51	تونس	27/01/2013	-	-
52	أوغندا	18/12/2003	30/08/2004	29/10/2004
53	زامبيا	03/08/2003	30/03/2007	26/04/2007
54	زيمبابوي	18/11/2003	17/12/2006	28/02/2007

د. تنفيذ الخطة الإستراتيجية 2011-2016

22. أعد المجلس في عام 2011 الخطة الإستراتيجية 2011-2015. وهذه الخطة عبارة عن إطار يقدم توجيهات حول المبادرات التي يجب اتخاذها من قبل أعضاء المجلس ومن قبل الأمانة، بهدف تحقيق الرؤية على المدى القصير، وهي التوصل بحلول 2015 إلى إيجاد "منظمة فعالة تقدم دعماً ملائماً للدول الأعضاء في مجال تنفيذ مستدام لاتفاقية الاتحاد الأفريقي وفي مجال محاربة الفساد في أفريقيا". تصنف الخطة الإستراتيجية الأنشطة في أربعة محاور مقسمة على خمس سنوات، وهي:

- المحور الإستراتيجي 1: دعم تنفيذ الاتفاقية
- المحور الإستراتيجي 2: التوعية حول الاتفاقية وزيادة ظهور المجلس
- المحور الإستراتيجي 3: إقامة شراكات
- المحور الإستراتيجي 4: فعالية تشغيلية للمجلس والمتابعة والتقييم

23. نظراً لضعف الإمكانيات، لم يمكن تنفيذ أي من المحاور الأربعة هذه السنة. ومع ذلك قرر المجلس في دورتها الأخيرة تقييم الخطة الإستراتيجية 2011-2015 في نهاية عام 2015 واعتماد خطة إستراتيجية جديدة سيبدأ تنفيذها في يناير 2016.

24. نظراً لعدم إدراج هذا النشاط في ميزانية 2015، يناشد المجلس الدول الأعضاء بتخصيصه ميزانية إضافية بمقدار 50000 دولار أمريكي لتحمل جزء من الميزانية الإجمالية لهذا النشاط والمقدر بـ 75000 دولار أمريكي. وسيشارك في ورشة تقييم الخطة الإستراتيجية 2011-2015 واعتماد خطة

إستراتيجية جديدة شركاء فنيون (مؤسسات وجمعيات محاربة الفساد في أفريقيا) وشركاء ماليون قادرين على تمويل الخطة الجديدة.

هـ. التعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد:

25. طبقا للمقرر (EX.CL/DEC.860(XXV) حول تقرير نشاط المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد، الذي يطالب في فقرتها 4 مفوضة الاتحاد الأفريقي والمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي بتعزيز تعاونهما، تابحت رئيس المجلس الاستشاري مع مفوضية الشؤون السياسية ونائب رئيس المفوضية. وقد عقد الجهازان التابعان للاتحاد الأفريقي اجتماع عمل في 21 مايو 2015، تم خلاله التفكير حول الآلية التي تمكن من تعزيز تعاونهما.
26. هنا المجلس الاستشاري رئاسة المفوضية وكذلك معاونيها بهذه المبادرة الطيبة وطمأنهم على إرادته بالمساهمة في تحقيق المثل النبيلة للاتحاد الأفريقي.

رابعاً: اتفاقية المقر

27. وقعت جمهورية تنزانيا الاتحادية والاتحاد الأفريقي بتاريخ 18 يناير 2013 في أديس أبابا، اتفاقية المقر في أروشا للمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد.
28. تطبيقاً لهذه الاتفاقية، سهلت الحكومة إنشاء المجلس في أروشا. ففي 08 مايو 2015 قدمت الحكومة التنزانية إلى المجلس مشروع استثمار عقاري سوف يحتضن مكاتب المجلس. وقد اعتمد المجلس هذا المشروع، ويأمل المجلس استلام مقره مطلع 2017.
29. يشكر المجلس حكومة جمهورية تنزانيا الاتحادية بكل التسهيلات التي ما فتئت تقدمها له.

خامساً: التطلعات المستقبلية والتحديات:

أ. مصادقة الدول الأعضاء على الاتفاقية بنسبة 100% خلال سنتين.

30. في الوقت الذي يسعى فيه الاتحاد الأفريقي من خلال أجندته 2063 إلى "بناء أفريقيا متكاملة مزدهرة وسلمية مدفوعة بمواطنيها وتمثل قوة ديناميكية على المسرح العالمي"، لا يزال بعض

الأفريقيون يعانون من المشاكل إلى درجة فقدان الأمل في مستقبل أفضل: يفقدون إلى قاعات دراسية، وإلى مستشفيات، فضلا عن الحد الأدنى من الحاجات الحيوية للبعض، بينما تزخر أفريقيا بطاقات هائلة من الموارد الطبيعية.

31. إن آفة الفساد التي لا تعترف بالحدود، قد انتشرت في القارة بشكل فظيع. وتعيق الديمقراطية ودولة القانون وتتسبب في زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما تعرقل بلوغ الأهداف التنموية لقارتنا. ولذلك يجب على أفريقيا محاربة الفساد إذا أرادت بلوغ أهداف أجندتها 2063.

32. انطلاق من قلقهم تجاه الآثار الضارة للفساد على الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان الأفريقية، قرر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في 11 يوليو 2003 في مابوتو، موزمبيق، اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول منع ومحاربة الفساد.

33. بعد اثنا عشرة سنة من اعتماد الاتفاقية المذكورة وبعد تسع سنوات من دخولها حيز التنفيذ، وقعت عليها فقط 48 دولة، وصادقت عليها 35 دولة فقط، ولم تصادق عليها حتى الآن 19 دولة من أصل 54 دولة عضو. وبالمقابل صادقت 49 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على اتفاقية الأمم المتحدة حول الفساد، ولم تصادق عليه 5 دول عضو فقط. ومن بين هذه الدول الخمسة، أربعة لا تنطبق عليها أحكام اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول منع ومحاربة الفساد، ولا اتفاقية الأمم المتحدة حول الفساد. وهذا وضع محزن للقارة للأسف، ذلك أن هذه الدول قد تصبح وكرا لمروجي الفساد العابر للحدود، والذين يسعون جاهدا للتحايل على القوانين التي تعاقب على الفساد.

34. من أجل ذلك، حدد المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد لنفسه هدفا لولايته الرابعة متمثلا في التوصل إلى مصادقة الاتفاقية من قبل الدول الـ19 التي لم تقم بذلك حتى الآن. فليس هناك أي إطار قانوني يكون بمثابة مظلة لأفعال الفساد، بسبب مصادقة دولة عضو في الاتحاد الأفريقي على الاتفاقية لمحاربة الفساد.

ب. يجب أن يكون الاتحاد الأفريقي " قوة ديناميكية في المسرح العالمي" في مجال محاربة الفساد

◀ يجب على الاتحاد الأفريقي المشاركة في النقاش الحالي حول بعد حقوق الإنسان في محاربة الفساد.

35. بناء على مختلف حالات الفساد المعروفة، تبين بشكل واضح أن الفساد يضر بممارسة حقوق الإنسان. ويمكن أن نورد من بين هذه الحقوق الحق في العمل والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في التنمية والحق في محاكمة عادلة.

36. في الوقت الذي أصبح هذا الموضوع محل النقاش بهدف اتخاذ قرار من قبل بعض المنظمات المتعددة الأطراف، يجب أن تكون لأفريقيا وجهة نظرها حول المسألة لكي يتم اتخاذ القرار عن وعي وإدراك.

37. من أجل ذلك يطلب المجلس الاستشاري من الدول الأعضاء تفويضا للعمل بالتعاون مع أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالموضوع، لإعداد تقرير حول الآثار المضرة للفساد على التمتع بحقوق الإنسان، وسيتم رفع هذا التقرير للدول الأعضاء في قمة يونيو 2017.

◀ يجب على الاتحاد الأفريقي الحصول على آليتها الخاصة بها لاستعادة الممتلكات المكتسبة بطريقة غير مشروعة.

38. إن استعادة الممتلكات الأفريقية المكتسبة بطريقة غير مشروعة تتم عبر إجراءات قانونية مع مؤسسات قضائية غير إفريقية، بناء على اتفاقية منظمة الأمم المتحدة لمحاربة الفساد. وهذه الاتفاقية لا تتضمن أية آلية ذات صلة بإدارة المبالغ التي تمت مصادرتها. وخلال هذه الفترة فإن المبالغ المودعة في البنوك والمؤسسات غير الأفريقية تنفع اقتصاديات الدول التي صادرتها. بالرغم من أن هذه المبالغ سيتم إعادتها إلى أفريقيا لاحقا، إلا أن الفوائد التي تحصل عليها الدول المستقبلية لن يتم إعادتها إلى مستحقيها من الأفريقيين.

39. من المؤسف أن نلاحظ أن الإجراءات ضد الأفريقيين وممتلكاتهم لا تأخذ في الاعتبار مسئولية المؤسسات المالية والدول المخبئة التي تشجع قوانينها على الغموض والتعتيم حول الممتلكات المكتسبة بطريقة غير مشروعة في أراضيها.

40. في الوقت الذي يدعو المجلس إلى ضرورة إكمال هذه الإجراءات بالعدالة والشفافية، يلفت كذلك انتباه الدول الأعضاء نحو مخاطر بعض التطرف في تصفية الحسابات السياسية التي لا تعود بالنفع للشعوب الأفريقية.

41. كما أوصى المجلس الاستشاري بإنشاء فريق خبراء يقوم بإعداد تقرير حول آلية استعادة الممتلكات المكتسبة بطريقة غير مشروعة.

سادسا: الخاتمة:

42. ليس هناك شك في أن الفساد والجرائم المماثلة تعيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا والجهود المبذولة لمحاربة الفقر وتشجيع نمو مستدام وعادل. من أجل ذلك تحاول الدول الأفريقية اللجوء إلى مناهج شاملة ومتعددة الأبعاد لمحاربة الفساد.

43. كانت أفريقيا سباقة في المبادرات الرامية إلى اعتماد تشريعات تتضمن حرية نشر المعلومات بهدف تحقيق حكم شفاف في العالم. وقد بدأت هذه التدابير في التكاثر في حملات محاربة الفساد، ومع ذلك يجب زيادة الترويج والنشر لإظهار المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد.

44. يعتبر منظمات المجتمع المدني والإعلام جلاء مهمين في محاربة الفساد. لذلك فمن الضروري إيجاد بيئة مناسبة لوسائل الإعلام والمجتمع المدني في محاربة الفساد والجرائم المماثلة، وكذلك مساعدتها في توعية الشعوب ولعب دورها كقنوات اتصال للجماهير لكي تمكن من استنكار الموظفين المرتشين. بالرغم من أن طرق مشاركة هذه الأطراف تختلف، ومع ذلك فقد بذلت الدول الأطراف جهودا مضيئة ترمي إلى إقامة تحالفات واسعة من أجل التوعية وتبادل المعلومات والإعلان لحملات مكافحة الفساد.

45. إن القطاع الخاص في صدد التحول إلى ركيزة أساسية في إطار الجهود المبذولة لمحاربة الفساد، إلا أنه يجب مضاعفة الجهود في مجال الترويج بالمبادرات المشتركة بين القطاع العام والخاص من أجل القضاء على الفساد بشكل عام.

46. إن النتائج الجيدة لجهود محاربة الفساد في غالب الدول، تعكس التدابير والقرارات التي اتخذها كبار المسؤولين الحكوميين.

سابعا: التوصيات:

47. من أجل تحسين الأداء الحكومي من خلال منع ومحاربة الفساد في أفريقيا، قدم المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد توصيات للدول الأعضاء على النحو التالي:

1- تعزيز قدرات أمانة المجلس بالحد الأدنى من الموارد البشرية، لكي تتمكن من العمل بالشكل الملائم، وبعبارة أخرى، توفير الوظائف التالية:

- موظف كبير مكلف بالقضايا الاقتصادية ، بترتبة (P3) (وقد تم إدراجه في الهيكل التنظيمي الذي اعتمده الأمانة.

- متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- رئيس المراسم

- مساعد المحاسب

- مساعد إداري

2- تزويد المجلس بميزانية إضافية مقدارها 50000 دولار أمريكي لعام 2015، لتمكينه من تنظيم ورشة تقييم الخطة الإستراتيجية 2011-2015، واعتماد خطة إستراتيجية جديدة.

3- اعتبار ميزانيته عام 2016 كميزانية تأسيسية تبلغ 2484220 دولار أمريكي توفرها الدول الأعضاء، طبقا للمقرر (Doc. EX.CL/860(XXV) حول تقرير نشاط المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد، والحكم المتعلق به في الفقرة 7.

4- إعطاء المجلس الاستشاري تفويضا للتعاون مع أجهزة أخرى تابعة للاتحاد الأفريقي معنية بالأمر، في إعداد تقرير حول الآثار المضرة للفساد على التمتع بحقوق الإنسان ورفع هذا التقرير لقمة يونيو 2017.

5- الطلب من الدول الأعضاء والمفوضية تخصيص ميزانية خاصة لهذه المهمة.

6- تكليف المجلس الاستشاري بإنشاء فريق خبراء لإعداد تقرير حول آلية استعادة الممتلكات المكتسبة بطريقة غير شرعية، ورفع التقرير المذكور لقمة يناير 2018. ويجب إدراج هذه الميزانية في ميزانية 2017.

2015

Report on the activities of the African union Advisory board against corruption

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4799>

Downloaded from African Union Common Repository